الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/48

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من المجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

221211 211211 11-61912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

أعد هذا البيان بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون ''تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة''، وهو يتعلق بالمرأة الريفية في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي والقطاع الزراعي.

وإننا نحث الدول الأعضاء على تلبية الاحتياجات القانونية والاقتصادية والتثقيفية والاجتماعية الملحة لمزارعات الحيازات الصغيرة الريفيات وللعاملات في القطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

المزارع الصغيرة المملوكة للريفيات تساهم في الاقتصادات المحلية والاقتصادات الوطنية

تشكل النساء ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من صغار المزارعين الريفيين في جميع أنحاء العالم (حسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ١٩٩٥). وتنتج صغيرات المزارعات ما نسبته ٥٠ في المائة من المواد الغذائية في العالم، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان بنسب تتراوح بين ١,١ في المائة و ٦٠ في المائة، وهي نسبة مرتفعة. وتتيح صغيرات المزارعات فرصا محلية للعمل من خلال الطلب على اليد العاملة وتجهيز المنتجات وتخزينها ونقلها. وينفق المزارعون والعمال الزراعيون دخولهم المتزايدة على شراء السلع والخدمات في الاقتصادات (الريفية) المحلية (انظر G. Meijerink and P. Roza, 2007).

وعلى الرغم من أن الإحصاءات الاقتصادية العالمية لا تأتي في كثير من الأحيان على ذكر مساهمة صغيرات المزارعات الريفيات، إلاّ أنها تشكل عاملا ذا أهمية رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي لغالبية سكان العالم وفي الاقتصادات المحلية والوطنية لكثير من البلدان. وقد اعترفت تيبّر غور، قرينة نائب رئيس الولايات المتحدة الأسبق آل غور، في خطاب ألقته أمام المؤتمر الدولي الثاني المعني بدور المرأة في الزراعة الذي عُقد في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٨، بأهمية دور المرأة في الزراعة لما ''له من أهمية أساسية في بقاء الجنس البشري''، وذكرت أن ''مساهمات [صغيرات المزارعات] تستحق أن يوليها المجتمع التقدير لأن المرأة تساهم في اقتصاديات أسرتها ومجتمعها وفي الاقتصاد العالمي''.

بيد أنه، وعلى الرغم من أن المزارعات يوفرن نسبة كبيرة من الغذاء العالمي، أقر المؤتمر الدولي الثالث المعني بدور المرأة في الزراعة، الذي عقد في مدريد في عام ٢٠٠٢، بأنه لم يكد يتغير شيء فيما يخص المزارعات الريفيات في الولايات المتحدة ونظيراتهن في أنحاء العالم. فلا تزال المشاكل التي يعانينها قائمة ولا تحظى صغيرات المزارعات بما يحظى به الرجال

من الاحترام أو المكانة أو المزايا، لافتقارهن إلى ما يلزم من التوعية والمعدات والدعم المالي لكي يساهمن مساهمة رئيسية في قطاع الصناعات الزراعية.

ولو تمكنت المزارعات من زيادة محاصيلهن الزراعية يقدّر أن يشهد عدد الجياع في العالم انخفاضا يتراوح بين ١٠٠ مليون و ١٥٠ مليون شخص (الفاو، ٢٠١٠). بيد أن الحكومات والشركات التجارية والمجتمعات لا تلبي احتياجات المزارعات للتثقيف، وحيازة الأراضي والائتمان وخدمات الإرشاد، وللأدوات والمستلزمات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة غلالهن، وتوسيع فرصهن التجارية لما فيه منفعة اقتصادات مجتمعاتهن المحلية وبلدانهن.

المزارعات الريفيات يحصلن على دعم أقل من الدعم الذي يحصل عليه الرجال

تؤدي التشريعات التمييزية والتقاليد الثقافية والمواقف المتعلقة بقيمة عمل المرأة في البلدان النامية إلى انعدام المساواة في الحقوق وفي الدعم المقدم للمرأة. وفي كثير من الأحيان، يحمل الرجل صك ملكية الأرض التي تعمل فيها المرأة. وتمنح النساء قطع أرض ذات تربة غير خصبة، وبعيدة عن مصادر المياه. ولا يدخل عمل المزارعات الريفيات في تعدادات السكان، وبالتالي لا يدخل في قرارات واضعي السياسات المحلية والوطنية والدولية فيما يتعلق ببرامج إنتاج الأغذية والمنتجات الحيوانية.

ويولى اهتمام أكبر للمحاصيل التي يزرعها الرجال عادة والمخصصة للتصدير، في حين يولى اهتمام أقل للمحاصيل التي تزرعها النساء والمخصصة للاستهلاك المحلي، مع أن الإنتاج المحلي أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. ولا تقوم معظم الحكومات بتعزيز وحماية حقوق المرأة في ملكية الأراضي، لكنها تدعم الزراعة التجارية الواسعة النطاق بدلا من دعم زراعة الحيازات الصغيرة. وفي كثير من الأحيان، يكون لدى الأطفال الذكور إمكانية أكبر من إمكانية الفتيات للوصول إلى التعليم والتوعية والمعلومات والموارد التي يمكن أن تساعدهن على تحسين إنتاجيتهن. وفي البلدان المتقدمة النمو، تعاني النساء صعوبة في تأمين القروض اللازمة للقيام بمشاريع المزارع الصغيرة، وكثيرات منهن يفتقرن إلى الخبرات والمعارف المتعلقة بوضع وتنفيذ خطط للعمل يمكن أن تحقق تكافؤ الفرص في الحصول على القروض. ويصعب على أولئك المزارعات الصغيرات أن يقمن بزراعة المحاصيل والتفاوض بشأن تأمين قنوات التوزيع ونقل السلع إلى الأسواق، ورعاية الأسرة التي تترافق، في كثير من الأحيان، مع شغل وظيفة ثانية، وتعلم كيفية رسم خطط الأعمال، أو تقديم طلبات للحصول على المنح والقروض.

"لتأنيث" الزراعة فوائد مختلطة

أظهرت وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٩ أن نسبة النساء المشتغلات في الزراعة وإنتاج الغذاء تتزايد باطراد، وخاصة في البلدان النامية. ففي بلدان أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى، ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا يربو مجموع ما توفره المرأة من الأيدي العاملة على نصف اليد العاملة المشتغلة فيها مجتمعة في مجال إنتاج الغذاء. وتتزايد أعداد النساء العاملات في الصناعات الغذائية، بينما جرت العادة على أن تقوم النساء وحدهن بإعداد الطعام لأسرهن. وعليه، فإن المرأة تتحمل المسؤولية عن التغذية السليمة للأسرة بأكملها، وبالتالي، للمجتمع. وفي حين تتزايد مشاركة المرأة في إنتاج الأغذية وفي القوى العاملة الزراعية، لا يزال الكثير من هذه الأعمال شاقا وزهيد الأجر، ولا تزال الغلال الزراعية عند مستوى الكفاف. إلا أن العديد من المنظمات المحلية والوطنية والدولية يقرّ بأن تحقيق الأمن الغذائي يتوقف على المرأة.

عمل المرأة حل رئيسي لمسألة انعدام الأمن الغذائي

سلط المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في واشنطن العاصمة الضوء على نتائج ثمانية بحوث في تقرير له صادر في عام ٢٠٠٠ (يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ib3.pdf) أكد فيه "الدور المركزي الذي تؤديه المرأة في إنتاج المواد الغذائية وإدارة الموارد الطبيعية، وكسب الرزق، وتأمين لقمة العيش، وتحقيق الأمن التغذوي للأسرة". ومن ضمن ما أشار إليه ملخص لنتائج الدراسة ما يلي:

- تزداد الإنتاجية الزراعية زيادة كبيرة عندما تحصل المرأة على نفس ما يحصل عليه الرجل من مدخلات
- زيادة رأس المال البشري النسائي هي إحدى أنجع السبل للحد من الفقر
- زيادة الأصول المملوكة للمرأة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في مجالَي التعليم وصحة الفتاة
- تعليم المرأة ومكانتها في الأسرة يؤدي إلى خفض معدل سوء تغذية الأطفال بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة
- ممارسات الرعاية السليمة يمكن أن تخفف من آثار الفقر وانخفاض مستوى توعية الأمهات فيما يتعلق بتغذية الأطفال

المجموعات المحلية المعنية بالغذاء والمبادرات الوطنية الغذائية تقدم حلولا من أجل القضاء على الجوع

تصلح الحركات المحلية المعنية بالغذاء، مثل برنامج بستان واناغوا المدرسي المجتمعي في برونكس بنيويورك الذي يتلقى الدعم من المجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، لأن تكون مثالا يُحتذى في مجال القضاء على الجوع. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن تسهم المشاريع الغذائية المجتمعية التي تلتزم بزراعة المحاصيل الغذائية المحلية والإقليمية وجنيها وتصنيعها وتعبئتها وتسويقها وتوزيعها وبيعها بالجملة أو بالتجزئة أو تقديمها للأكل، في توفير فرص العمل. ومن أمثلة المشاريع الغذائية المجتمعية الناجحة شركة بانشاكانيا التعاونية المحدودة للزراعة، وهي تعاونية نسوية للمنتجات العضوية من الفواكه والخضار في نيبال، وتعاونية أجديّك الفلاحية النسوية لإنتاج زيت الأركان في المغرب، التي تساعد النساء في المغرب على استخراج زيت شجر الأركان المحلي وبيعه لشركات مستحضرات التجميل في جميع أنحاء العالم بأسعار تجارية مجزية (انظر مركز والاس، ٢٠١٠).

وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت وزارة الزراعة بالولايات المتحدة برنامج ”اعرف المزارع الذي تتعامل معه، تعرف طعامك“، وهو مبادرة وطنية تدعم التزام إدارة الرئيس أوباما بتعزيز النظم الغذائية المحلية والإقليمية من أجل تزويد المجتمعات المحلية بخيارات غذائية صحية.

الاستنتاجات والتوصيات

يساهم دعم مزارعات الحيازات الصغيرة في تقوية الاقتصادات المحلية، ويدعم الاحتياجات الصحية والغذائية للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية، ويعزز التنمية المستدامة من أجل الحياة على كوكبنا. ولذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء على الاعتراف بصغيرات المزارعات الريفيات وبالحركات المعنية بالإنتاج المحلي، للغذاء، والسياسات، وبالتوعية والممارسات المستدامة، ودعم كل ذلك عن طريق:

- تشجيع إصلاح السياسات المتعلقة بالحقوق في تملك الأراضي من خلال سن تشريعات تتيح للمرأة الريفية الحصول على الأرض وتمنحها حق تملكها وتسجيلها باسمها
- الدعوة إلى الاعتراف بمساهمات المزارعات الريفيات وتبويبها وإدراجها في الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان
- توفير سبل الوصول إلى الموارد كالبذور والأدوات والمدخلات الزراعية الأخرى

- دعم تنفيذ برامج لتوعية المزارعات الريفيات في مجال تقنيات الزراعة المستدامة، بما في ذلك أفضل الممارسات التي تتضمن مجالات التكنولوجيا والدورة الزراعية والري والأسمدة الطبيعية المحلية، إلخ
- توعية المزارعات الريفيات بتأثير التدهور البيئي وكيفية منع حدوث آثار الكوارث البيئية الطبيعية (الفيضانات والجفاف وغيرها) والممارسات الزراعية الضارة (قطع الأشجار والزراعات الأحادية المحصول، إلخ)، وتخفيف حدتها
- جمع وفهرسة المعارف والمعلومات التقليدية النسائية المتعلقة بالزراعة ومصائد الأسماك وإدارة الثروة الحيوانية وإدارة الموارد الطبيعية
- إنشاء مؤسسات كالمؤسسات الغذائية والتعاونيات الفلاحية، والمؤسسات والجمعيات المحلية والوطنية، التي تشجع المزارعات الريفيات، وإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات
- دعم المؤسسات والمصارف التي تقدم قروض الائتمان البالغ الصِّغر للمزارعات
- توفير سبل الوصول إلى أسواق واقعة خارج إطار المجتمعات المحلية حتى يتسنى للمرأة بيع الفائض إلى الأسواق الخارجية
- دعم وضع قوانين العمل التي تكفل الأجور التي تتناسب مع عمل المرأة في الصناعات الغذائية والزراعية

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس: المجلس الدولي للمرأة، والرابطة الوطنية لنوادي سيدات الأعمال والمهنيات السود، والرابطة الدولية للطبيبات، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية.